

لقاء قناة العالم بالدكتور إبراهيم الجعفري
بتاريخ 2006/12/19
(طبيعة الإنسان ودينامية العملية السياسية)

المقدم: أبدأ معك من آخر ما حصل في الساحة السياسية العراقية وهو (المصالحة الوطنية) هل أنجز مشروع المصالحة الوطنية الذي تقدّم به رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ما يجب أن يُنجز أم بعد؟

الجعفري: المبادرة التي اقترحها رئيس الوزراء منذ فترة طويلة بدأت تتخطى مراحل عدة منها: مرحلة جمع العشائر، وجمع قوى سياسية مختلفة، والمرحلة الأخيرة هي المؤتمر الذي عُقد قبل بضعة أيام. كلها هذه تشكل خطوات على طريق المصالحة الوطنية.. المصالحة الوطنية مشروع كبير يُفترض أن يمر بهذه المحطات، وينتهي إلى تفاعل يبرم اتفاقات بين الحكومة باعتبارها ممثلة للشعب العراقي وبين القوى التي لها اجتهادات، وسبل للتعبير عن رأيها، وهي تقف إلى جانب الآخر من الواجهة السياسية. لا يمكن أن نقول: إن مبادرة المصالحة الوطنية انتهت بشوطها الأخير، كما لا يمكن أن نقول: إنها في شوطها الأول؛ لأنها انطلقت منذ فترة وبمرور الزمن تتخطى مراحل جيدة لعل آخر الأشواط التي قطعتها هو المبادرة التي انتهت توّاً قبل بضعة أيام وهي المبادرة السياسية واللقاء السياسي، وأيضاً لم ينفُض المؤتمر إلا وقد اتفق على أنه سينعقد لدورة لاحقة في غضون شهرين، ونأمل أن نلمس نتائج عملية، ويشهد المؤتمر القادم مشاركة كبيرة وعميقة من قبل القوى السياسية المختلفة؛ حتى تندفع عملية المصالحة الوطنية أكثر فأكثر نحو تحقيق أهدافها.

المقدم: ولكن.. هل نستطيع أن نقرأ ما أنجز بالنسبة المئوية، وهل أثر على الواقع العراقي إلى درجة أنه انعكس على الملف الأمني الذي هو أكثر مساساً بالمواطن؟

الجعفري: بالطبع المسألة نسبية رياضية، ومقاسات نجاح المصالحة الوطنية تتأتى من خلال إشراك عدد جديد من الفرقاء السياسيين العراقيين الذين لم يكونوا قد اشتركوا من قبل، هذا هو مؤشر النجاح، فمؤشرات النجاح فيها هي انضمام وانضواء قوى سياسية وشخصيات سياسية جديدة من الضفة الأخرى إلى ضفة المصالحة الوطنية، وهو في نفس الوقت وثيق الصلة بالأمن؛ لأن العملية السياسية كلما اتسعت تقلصت دائرة الإرهاب.. لما تلعبه المصالحة الوطنية من دور فعّال في جمع الكلمة ولمّ الشمل؛ فهي كلما ضمّت فرقاء سياسيين جدداً نشرت ظلها على الجانب الأمني، ولا يعتبر وجود بعض العمليات الإرهابية، وخروقات هنا وهناك دليلاً على فشل، أو تلكؤ سير المصالحة الوطنية.. وما يحدث من عمليات إرهابية هي عملية استباحة للدم العراقي، وخروج عن الصف الوطني، ومن يقوموا بها لا يمكن المصالحة معهم.

المقدم: البعض يتحدثون عن أن هناك غبناً في العملية السياسية، أو في المشاركة بالعملية السياسية، من ناحية الاستحقاق الانتخابي والاستحقاق الوطني، ما الدوافع لعدم وجود تمثيل حقيقي لبعض الكيانات السياسية؟

الجعفري: لاختلاف في مبدأ المشاركة من قبل القوى الوطنية السياسية العراقية كافة، والحكومات التي تعاقبت بعد سقوط صدام عملت بمبدأ المشاركة للقوى السياسية المختلفة، ولكن تبقى مسألة حجم القوى في الحكومة، فهو مما يصعب تحديده على وجه الدقة.. أنا أرى أن الربح السياسي ليس بالحصول على وزارة أو وزارتين، إنما الربح بنجاح المشروع، وحجم المشروع في العملية الديمقراطية فكلما اتسع حظي بقناعة الشعب العراقي، وحظي باحترام العالم، واحترام النادي الديمقراطي الدولي، زاد كسبنا..

نعم... حجم هذا الطرف، أو ذاك في المشروع من دون شك يحقق نجاحاً لذلك الطرف، لكن يجب أن ننظر إلى المشروع من زاوية وطنية عراقية وإذا كان هناك حيف تتصوره بعض الأطراف لجهة أنها لم تأخذ حجماً يتناسب مع حجمها في المشروع يكفي أن تكون ناجحة إذا كان المشروع كله قد أخذ حجماً في كل الأفاق - الأفق الإقليمي، والأفق الدولي - هذا هو النجاح الحقيقي، وأنا على يقين أن الأطراف كلها أخذت ما يناسبها، هذه قراءة للداخل الحزبي لكل حزب، ولكل كيان، ولكل جبهة تعتقد أنها أكبر مما هي عليه..

من وجهة نظري أجد أن الربح السياسي ليس بتحقيق ما يعتقد بأنه حجمه في المشروع، بل الربح هو أن يكبر المشروع في الواقع السياسي العراقي، وفي الواقع الإقليمي، وفي الواقع الدولي هذا هو النجاح الحقيقي. وإذا دار الأمر بين خسارة هذا الطرف أو ذاك وبين خسارة المشروع أكيد أن نخسر كأطراف أفضل من أن نخسر كمشروع سياسي، وتجربة سياسية ديمقراطية جديد.

المقدم: يشاهد المواطن العراقي الرفقاء السياسيين يجلسون جنباً إلى جنب في الاجتماعات السياسية، وحينما يعقد مؤتمر للكيان الفلاني، وللقائمة الفلانية يكون هناك حديث مختلف بأنها لا تمثيل لها، أو بعض الأطراف تسيطر على الوزارة الفلانية.. أليس هذا تناقضاً!!؟

الجعفري: ليس كل هذا تناقضاً، فبعضه طبيعي جداً، وناتج من اختلاف وجهات النظر مع الآخرين، ولكنه لا يعني أن الرفقاء لا يجلسون إلى بعضهم البعض، أو لا يتبادلون أطراف الحديث السياسي.. فالسياسة لا تعني أن تتعامل بالمطلق أو تقاطع بالمطلق، إنما تتعامل فيما تتفق عليه، وفي بعض الأحيان يشهد المسرح السياسي تناقضاً فقد يصدر تصريح مقابل تصريح بشكل مضاف ومعاكس.. ولا أتهم النوايا لكنني أعزوه إلى القصور في الأداء السياسي، ويحتاج إلى مراجعة واعية وفي نفس الوقت أداء شجاع،

وجريء يتخطى سلبيات الماضي ويتوجه إلى المستقبل، ونأمل أن يكون هناك نضج، وأن تتقلص الفجوة بين هذه الأطراف، ويجب أن تكون الخطابات متطابقة، أو لا أقل أن تكون متقاربة، بحيث يتقارب الخطباء السياسيون في خطاباتهم، ويجعلون المقياس الحقيقي هو المقياس الوطني العراقي، وما يجمع هذه الأطراف أكثر مما يفرق حيث الأهداف الكبيرة المشتركة، والأخطار التي تحدق بالجميع...

المقدم: على الرغم من أن رئيس الوزراء العراقي يلقي دعماً من قبل الإدارة الأميركية، والإدارة الأميركية تتحدث أن المالكي يستطيع أن ينجز الكثير، وأن تصريحاته مشجعة، ولكن لم تنته موجة الحديث عن حكومة الإنقاذ الوطني، وعن أن هناك حكومة ستتشكل، والبعض يتحدث أنه يجب على المالكي أن يخرج من هذا المنصب.. ما حقيقته، وما حيثيات هذا الموضوع، أم هو مجرد إشاعات؟

الجعفري: رئيس الوزراء يستمد قوته من العملية الديمقراطية التي تعبّر عن إرادة الشعب بسياقات ديمقراطية من دستور، وبرلمان، وبرلمان هو الذي أفرز الحكومة، من هنا رئيس الوزراء يقف على قاعدة ديمقراطية، أو الشعب العراقي، أو تحت مظلة الدستور، هذه هي عناصر القوة أو مكامن القوة في أي رئيس وزراء منتخب. نعم.. الإسناد الدولي والإقليمي يلعب دوراً بلا شك لكن مشروعية كل مسؤول في الدولة تستمد من الذات الوطنية، ومن الحالة الوطنية العراقية..

نحن الآن دخلنا تجربة جديدة وثرية شهدتها الأعوام التي مضت، وقد مرّت بعدة محطات، وانتهت بحالة برلمانية لها سياقاتها المتنوعة.. نحن الآن أمام برلمان ديمقراطي.. أمام دستور ديمقراطي وحكومة ديمقراطية فإذا كان هناك ثمة شيء يتطلب أي تغيير يجب أن يكون بأسلوب ديمقراطي ولا داعي للتلويح بحكومة إنقاذ.. لا نحتاج حكومة الإنقاذ، حكومة إنقاذ على ماذا؟! نحن نواجه داخل العراق عدواً مشتركاً، والإرهاب ليست حالة عراقية، ولم تتبع من الأرض العراقية، ولم تبدأ في الأرض العراقية، ولم تنته في الأرض العراقية.. نعم العراق ربما يكون خندقاً متقدماً في مواجهة الإرهاب، لكن الإرهاب بدأ في البلدان الأخرى قبل العراق، وهو الآن يُمارَس في مختلف مناطق العراق؛ لذا إسناد كل دولة في خندق متقدم هو إسناد لحالة عالمية إنسانية ديمقراطية ضد الإرهاب الذي هو العدو المشترك، فلا أجد ثمة مبرر للتلويح بحكومة إنقاذ وطني وإنما هناك إجراءات وتعديلات وتدابير يمكن للحكومة أن تقدم عليها، ويتصدى لها رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، ويوعز للوزارات المختصة باتخاذ الإجراءات بإقدام وشجاعة، ولا نحتاج لأن نلّوح بحكومة إنقاذ.

أعتقد أن حكومة الإنقاذ حبل يراد لفه حول عنق العملية الديمقراطية، وهدم للعملية الديمقراطية؛ لأنها سيأتي من غير إرادة الشعب، وتفرض عليه، وإن كان هناك خلل يمكن تلافيه في دورة معينة، وبطريقة ديمقراطية وإن كان هناك عراقيل علينا أن نواجهها من موقع التماسك بين أفراد الأسرة الوطنية.

المقدم: إذن دكتور إبراهيم العملية السياسية على هذا الطريق، والكثير من الكيانات والممثلين من هذا الشعب يشاركون في هذه العملية، وهناك دعوة لدمج البعض ممن هم خارج العملية السياسية في العملية السياسية، ما حقيقة هذا الدمج والحكومة قد تشكلت، ومجلس النواب تشكل، وكيف يكون هذا الدمج، هل هم وزراء.. هل هم نواب جدد، كيف يمكن دمجهم في العملية السياسية؟

الجعفري: نحن لا ندعي أن العملية السياسية استوعبت كل الفرقاء السياسيين؛ فالخارطة السياسية فيها تنوعات كثيرة منها ما كان قبل سقوط النظام وأخرى بعد 2003، إنما هو مسألة نسبية، واستيعاب من لم يدخلوا في العملية السياسية مظهر من مظاهر الديمقراطية.. وقد تكون هناك شخصيات أخرى وقوى سياسية أخرى تطمح بالمشاركة، أعتقد أننا عندما نسمح للسياسي من موقع المحبة والأخوة والصدق في التعامل سينعكس ذلك على العملية السياسية، أي سيبعدها عن شاطئ السلاح إلى شاطئ القلم، ومن شاطئ التلاعن والتحارب إلى شاطئ التحابب والتآخي والتواد والتعايش.. علامات النجاح لأي حكومة هو أنها بمرور الزمن تتسع أكثر فأكثر باستيعاب أكبر عدد ممكن من الفرقاء السياسيين العراقيين..

أعتقد أن الدمج عندما يرتقى به إلى سلّم العملية السياسية، وضم أعداد لم تكن قد شاركت سابقاً هذا شيء جيد، ونحن نحرص على أن يشترك الجميع، وعلينا أن نحث الخطى، ونواصل السعي لضمهم؛ ونطرح المبادرة تلو الأخرى حتى نلقي الحجة على الجميع، بأنهم يجب أن يساهموا في بناء البيت العراقي ماداموا يدافعون عن العراق، ويحدوهم الأمل في استقلال العراق وبنائه والتخطيط للمستقبل؛ لذا لا ينبغي أن تقف عملية البحث عن أساليب الدمج المختلفة من أجل ضم الفرقاء السياسيين إلى العملية السياسية.

المقدم: دكتور لننتحدث من جانب آخر، علاقة العراق مع دول الجوار، هناك حديث عن أن هناك تدخلات في الشأن الداخلي العراقي من قبل دول الجوار، ودعوة للحوار من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى لحل القضية العراقية، ماذا قدمت دول الجوار، وماذا ستقدم؟

الجعفري: عندما نتحدث عن دول الخارج العراقي نتحدث عن ثلاثة محاور: محور الجوار لأنها لصيقة بالعراق وعادة ما تكون الدول المجاورة لكل دولة استحقاقات لا يمكن أن تنفك عنها؛ لأنها تشكل جغرافيا مثلما يشكل الجوار العراقي جغرافيا، وعليها أن لا نفكر بتغيير جغرافي لدول الجوار إنما ينبغي أن نفكر كيف نتعايش مع هذه الدول فعندما نتعامل مع هذه الدول على سبيل المثال السعودية الكويت وسوريا والأردن وإيران وتركيا يجب أن نتعامل مع الثوابت الجغرافية فهناك مصالح مشتركة، وأخطار مشتركة والتعاون يجب أن يُضبط، ولا يتحول إلى تدخل في شؤوننا وشؤونهم الداخلية، وعدم فرض حالة من التسيّد أو اختراق السيادة أو تجاوز الحدود، والمحور الثاني هو دول ما بعد الجوار الجغرافي وهي دول عربية وإسلامية وتربطنا معها مصالح مثل الإمارات ومصر ولبنان تربطنا معها علاقات متعددة، ومصالح متعددة، ونتعامل معها كذلك ضمن نفس المعادلة وهي عدم التدخل في شؤوننا، وعدم التدخل في شؤونهم فكل بلد لديه خصوصياته، وله تاريخه، وله حاضره، وله طموحاته المستقبلية؛ لذلك لا نتدخل، ولا نسمح لأحد بأن يتدخل بشؤوننا.

العراق دولة مؤسسة لجامعة الدول العربية عام 1945، ثم التحقت بقية الدول.. إذن العراق ليس جديداً على النادي العربي وعلى النادي الدولي إنما هو دولة لها كياناتها، ولها خطابها المتميز..

أما المحور الثالث وهو الوضع الدولي فلانخفي أن القضية العراقية مثلما تأقلمت من جانب فقد دُوّلت من جانب آخر؛ لذا يجب أن نتحرك مع الوضع الدولي بطريقة لا نستفرغ العملية السياسية العراقية من الإرادة الوطنية، ونحصل على دعم نستفيد منه، ولدينا القدرة على الانفتاح على كل تجارب العالم، مثلما نقرأ التأريخ عمودياً إلى الخلف نقرأ الجغرافيا أفقياً إلى أبعد ونستفيد منهم.. الوثائق بنفسه لا يجد غضاضة في أن يتعلم من كل الناس فنحن نتعلم، ونستفيد منهم وبنفس الوقت نستفيد من أخطائهم الأخطاء التي ارتكبتها الدول أكبر دول العالم.. نحن لا نريد أن نرتكبها فأمركا ارتكبت أخطاء وبريطانيا ارتكبت أخطاء وغيرهما من الدول ارتكبت أخطاء، ولكنها حققت نجاحات ونستفيد منها أيضاً، وعندنا أخطاء ولكن لدينا نجاحات هذه هي دينامية العملية السياسية، وديناميتها تعكس دينامية الإنسان بما هو إنسان يخطئ ويصيب؛ لذلك لا يوجد دستور خالد، ولا يوجد برلمان خالد، ولا توجد حكومة خالدة فكلها تتبدل؛ لأنها كلها انعكاس هذه الديناميات الفوقية، وانعكاس لدينامية تحتية وهو الإنسان، والإنسان بين فترة وأخرى تتغير قناعاته فمن الطبيعي أن تنعكس هذه على البناءات الفوقية.

المقدم: دكتور الجعفري توصيات بيكر هاملتون التي قدّمت للرئيس الأميركي جورج بوش، وكان الجميع بالانتظار (الكيانات السياسية والشارع) ينتظرون بأن بوش سيعمل وفق المنهج الذي سيقدمه بيكر هاملتون، لكن فوجئ الجميع بأن التوصيات جُوبهت بمعارضة ورفض، وجوبهت بالترحيب من قبل البعض!!؟

الجعفري: وصفك دقيق، وهو إن تقرير بيكر هاملتون ليس قراراً أو صيغة معينة ولا موقفاً ولا مشروعاً؛ لذلك ليس فيه صفة الإلزام، وهذا التقرير سبب اختلافات أميركية - أميركية، وأميركية - عراقية، واختلافات عراقية - عراقية.

إذا نظرنا له من ثلاث زوايا سنجد تفاوتاً في الفهم بين الداخل الأميركي بين الجمهوريين والديمقراطيين بل حتى في داخل صفوف الحزب، وبين الفهم الأميركي، والفهم العراقي وحتى في الداخل العراقي هناك تفاوت في الفهم، والتقرير يأتي بتسع وتسعين مادة، ليس غريباً أن يثير هذه الخلافات في وجهات النظر..

في تقديري هناك أخطاء في التقرير، وهناك نقاط تنقص التقرير، وعلى العموم يجب أن لا نقلل من خطورته؛ لأنه يمثل المشترك السياسي الجمهوري - الديمقراطي لذلك هو وفق بعض الإحصاءات جاء بـ(74%) من الشعب الأميركي لسبب بسيط لأنهما أكبر حزبين في أميركا..

ولا أقول: إن التقرير ليس فيه نقاط إيجابية تصب في الصالح العراقي، ولكن أبرز النقاط السلبية فيه هي أنه لم يلحظ وجود عملية ديمقراطية داخل العراق، فنحن لسنا في زمن صدام، نحن أمام عملية ديمقراطية أنجبت برلماناً، ودستوراً يتحركان على الأرض العراقية، هذه مسألة مهمة جداً، في نفس الوقت الحكومة وما أنتجت العملية الديمقراطية يجب أن يؤسس عليها، فيمكن أن تكمل هذا المشروع.. أما الطائفية فعلينا أن نفرق بين التعدد المذهبي والتعايش المذهبي الموجود في العراق ومحاولة اغتيال الحالة الطبيعية من خلال إثارة النعرات الطائفية، فكل حلّ إقليمي أو دولي يجب أن يعمق التعايش المذهبي، وينأى بنفسه عن تعميق الجانب الطائفي بين أبناء المذاهب المختلفة، وكذا مسألة القوات متعددة الجنسيات وتحديد مداها، ودعم القوات العراقية كلها أمور مهمة جداً يمكن بلورتها في التقرير.

المقدم: بوش قال: سأتعامل بجدية على الرغم من القساوة التي يتعامل بها تقرير بيكر هاملتون، هل سيتعامل بجدية برأيكم؟

الجعفري: أول رد فعل عليه بهذه الكلمتين قال التقرير فيه قسوة وفيه شدة، هذه ككلمة جيدة لكن ما هي هذه المواد التي يعتبرها شديدة وقاسية؟ إن كانت هذه المواد القاسية والشديدة تمسّ بشكل مباشر أو غير مباشر، أو عن قصد أو غير قصد العملية الديمقراطية في العراق أو السيادة العراقية، أو مسّت الوحدة العراقية إذا كان هذا هو المقصود نحن نعتقد أن هذا جيد، ونتفق معه، أما إذا كانت الشدة أو القسوة في التقرير ربما أخذت منحى مضاداً ومعاكساً نحن لا نتفق معه هذا أولاً أما ثانياً فجيد منه أنه تمهّل، وقال: لست في عجلة من أمري، وأنما أترك الأمر إلى بداية عام 2007، وهذا شيء جيد أن تحتاج القضية إلى مزيد من الدراسة، ونحن من جهتنا في مجلس الأمن السياسي اتفقنا على تشكيل لجنة لصياغة الفهم الوطني العراقي لتقرير بيكر هاملتون، ونريد أن نقارب، ونوحّد كل وجهات نظرنا؛ حتى تكون خطوطاً عامة في الفهم الوطني العراقي من أي موقع من المواقع؛ لأنه يهم البلد بالدرجة الأولى أكثر من أي دولة من دول العالم فمن الطبيعي أن نكون فهماً وطنياً يشير إلى نقاط القوة وإلى نقاط الضعف

والنقص؛ حتى تصبح هناك ثقافة بهذا الاتجاه تصبّ في صالح الوطن العراقي... إذن يجب أن نعطيه قدراً من الأهمية، ونعمل من أجل تغييره لصالحنا؛ حتى يتعرّق (يصبّ في الإرادة الوطنية العراقية).

المقدم: مَنْ هو المسيطر على الوضع، ومن هو الذي بيده العصى السحرية لتغيير الوضع هل هو الجبهة البرلمانية والتكتل النيابي الذي دعا إليه البعض، أم هو العمل بتوصيات بيكر هاملتون أي منهما سينعكس على الملف الأمني؟

الجعفري: أعتقد أن البرلمان هو المحطة الرئيسة الذي تنطلق منه الإشاعات على مستوى التنظيم، ومراجعات وتقويم على مستوى التنفيذ للحكومة وكل الفصائل السياسية المختلفة البقية يمكن أن تسهم بذلك.. أما بالنسبة للجبهة البرلمانية فأنا لست مع ظاهرة التفرّخ، ففي كل يوم تولد لجنة وآلية نحن اليوم نبحث عن شيء قوي، وندعه يتسع للآخرين لسنا في حالة التقلص، نحن بحاجة إلى الامتداد، لا إلى الاستحداث، على سبيل المثال مجلس الأمن السياسي، هو من حيث التنوع ومتنوع ومتكامل وأعضاؤه مشاركون في الحكومة، وفيه رموز وشخصيات وطنية عراقية، ومن ناحية القاعدة البرلمانية توافرت له قاعدة برلمانية، ومن ناحية التجربة توافرت الآن التجربة الجديدة في الحكومة الحالية فإذا كان المجلس يؤدي المهمة المناطة به لماذا نستحدث شيئاً آخر؟!

المقدم: هناك حديث عن تغيير وزارتي في حكومة المالكي، هل هذا التغيير يعني أن هناك إخفاقاً في الحكومة أم هو شيء روتيني، أو ان هناك بعض الأداء لم يرتض به المالكي؟

الجعفري: طبعاً للتغيير مبررات وهو موجود في دول العالم، ولكن هذه المبررات محدودة جداً، ومع ذلك تحدث بين فترة وأخرى فهذه الأردن ولبنان وسوريا وكافة الدول بين فترة وفترة تتعرض حكوماتها إلى تغيير في الوزراء على الرغم من أنها لا تواجه التحديات التي يواجهها الشعب العراقي، ولا تواجه حالة من الارتجال أو شبه الارتجال التي نحن فيها، هناك دول استقرت إلى حد ما وفي وقت من الأوقات استطاعت أن تتوافر للحكومة فرص للإطالة على الشخصية عندما تملأ الحقيبة الوزارية هذه الفرصة غير موجودة في العراق، كثير من السادة الوزراء حديثو التجربة وهذه ليس عيباً، ولم يكن رئيس الوزراء مطلق اليد في اختيار الوزراء كما أن الجهة التي ترشّح وزيراً لا تفرّق بين حقها بترشيح الوزير وحقها بالتدخل في شؤون الوزير بل أكثر من ذلك تتدخل في شؤون الوزارة، وهذا خلط وخلل وطني؛ لأن مجلس الوزراء وكذا البرلمان مؤسسات عراقية عامة لكل العراقيين، والكل ملزمون بالخضوع لمجمل قراراتها والعمل وفق السياق الوطني فقط..

أنا أتصور أن تحري الدقة في اختيار الشخصيات، والاستفادة من التجربة وما أفرزته، سيجنب الحكومة كل خلل ممكن أن يحدث.. نحن نتطلع إلى أن نكون حكومة يتسلم

زمامها أكفاء؛ حتى ننتقل إلى مستوى أعلى وهذا في رأيي هدف وطني عراقي، وحق للشعب العراقي يجب عدم التفريط به.

المقدم: إذا كانت التجربة التي يعيشها العراق حديثة، ورئيس الوزراء كما ذكرت ليس لديه معرفة تفصيلية بخلفيات بعض الوزراء، أو لا يعرف بالضبط هل التغيير الذي سيحدث في حكومة المالكي سيحدث تحسناً أم لا؟

الجعفري: في الحكومة الانتقالية سابقاً كنا نطلب ممن يتقدم للوزارة أن يقدم عدة مرشحين، ثلاثة مثلاً، ندرس خلفياتهم بكل احترام، وبكل محبة، ومن لديه كفاءة يتصدى لشغل الحقيبة الوزارية، وإن لم يكن نذهب إلى الثاني وإن لم يكن فالثالث، وبعض الأحيان نرفض الثلاثة، ونقول لهم قدّموا الرابع؛ حتى نحفظ حق الحزب بحقيته الوزارية المعينة ولكن أيضاً من حق الوطن وحق الدولة وحق النظام أن يأخذ الأكفاء للنهوض بهذه المهمة وفي هذا الظرف الصعب، ولا تخضع مسألة التعيين لأي ميل أو تناعم عاطفي.

المقدم: بعيداً عن الحكومة هناك قضية رئيسية ومهمة، وهي إن التيار الصدري علق عضويته في البرلمان وفي الحكومة، وكان هناك مقاربة بين لقاء المالكي ببوش في عمان وبين تعليق العضوية، اعتبره البعض ضعفاً للحكومة، واعتبرها آخرون تزيد الحكومة قوة؛ لأنها اعتبرت المالكي في حالة وسطية بين اللقاء ببوش وبين المطالب الجماهيرية... هل تعتقد دكتور إبراهيم الجعفري أن الجانب الأميركي يشن حملة على التيار الصدري؟

الجعفري: أعتقد أن التيار الصدري ظاهرة عراقية وبنية تحتية مهمة، وكل رئيس وطني يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار بنيته التحتية، ويستمد قيمته من قاعدته الجماهيرية، وعندما تكون هناك عناصر أو مجموعة تحاول أن تخرج عن القانون نتعامل معها بلغة القانون، ولا ينبغي أن نأخذ الغالبية بجريرة الأقلية أياً كانت، ربما تكون هناك بعض المجاميع من تيار عربي سني، ومن تيار عربي شيعي من غير الصحيح أن نعمم حكماً سلبياً على تيار بكل ما له من ثقل وعمق ورصيد جراء بعض الأفعال التي تقوم بها مجموعة معينة، علينا أن نمثد من ظاهرة الصحة بجملة من المشترك الوطني مع كل تيار حتى نطوّق الحالة السلبية الموجودة في عناصره، ولا نتردد عندما نستوعب سياسيين، وننصف أي تيار فيه إيجابيات، وليس من الإنصاف أن ننزل عقوبات هي حق لشريحة معينة على تيار بأكمله.. أنا أرفض هذا الأسلوب، ولا أقبله حتى وإن كان بحق تيارات أختلف معها.. أنا أفهم أن الديمقراطية من جملة ما تتميز به عن الدكتاتورية أنها تفكر بعقل، وتحترم الشعب كله على اختلاف مركباته، وتتعامل بآليات وسياقات يقتنع بها الشعب، ومن يخرج عن جادة القانون، ويتصل عن مسؤوليته سيكون القانون أميناً وصارماً في إنزال العقوبة على من يخرج عليه فقط من دون تعميم.

المقدم: هناك مصطلح استخدم في الآونة الأخيرة، وهو التفريق بين البعثي وبين الصّدّامي، البعثي من انتمى إلى حزب البعث قسراً لوظيفة أو ما شابه ذلك، والصّدّامي هو البعثي الذي أجرم بحق الشعب العراقي، طبعاً هذا التوصيف توصيف الحكومة، وتوصيف البرلمان.. كيف يمكن أن يدمج البعثيون، وهل يمكن التغيير في قضية اجتثاث البعث؟

الجعفري: بالنسبة لي أقسم البعث على ثلاثة أقسام: البعث (الحزب : المنظمة) والبعث بالفكر، والبعث الفرد...

البعث بالفكر، والبعث المنظمة في العراق انتهى ولا عودة له وهو مرفوض من قبل الشعب؛ لأنه عسكرية وتجسس، وقتل، وتدمير للإنسان والبلد، أما على مستوى الفرد فأنا أعتقد أنه يجب أن نميّز بين الكمّ الكبير من البعثيين الأبرياء الذين استبْعَثُوا بالقوة، وضيق عليهم، حيث كان الناس لا يستطيعون الدخول إلى الجامعة ما لم يكونوا بعثيين، ولا يستطيعون العمل في دوائر الدولة ما لم يكونوا بعثيين، ووصلت الحال إلى الاستبعاث بالقوة؛ لأن صدام كان يتعامل بلغة السيف، ولغة الجرائم على اختلافها، أما الذين مازالوا متشبعين بأفكار تتجسد في أسوأ حالاتها بـ (صدام) فهذا هو تعبير البعث الصدامي، إذن الصّدّامي هو الذي يعيش الأفكار بهذا الشكل المتطرف، ويمارس سياقات ونمطيات لا تخرج عن دائرة الإجرام كالذي يظهر في بعض الأحيان على السطح من أفعال هي نفسها أفعال صدام أيام كان حاكماً (إما أن نحكم العراق، وإما أن نحرق العراق)..

هذه مرفوضة طبعاً سواء صدرت من الصداميين أو من غيرهم مهما كانت خلفيتهم فكل من يمارس عملاً إجرامياً يُطبّق عليه القانون.. بهذه الطريقة سنحتضن كمّاً كبيراً من البعثيين، وهم الآن موجودون في الوزارات وهو حقهم الطبيعي؛ لأنهم أبناء البلد، ويجب أن نعطيهم فرصة، ونشعرهم أن الديمقراطية تعطيهم، وتصونهم، وتحفظهم، وتحترمهم، وتثق بهم. نعم.. يوجد هناك خطاب إقصائي وهو ما نأسف له وقد اضطر بعض البعثيين لأن يدفعه بالاتجاه الآخر، وهو مرفوض طبعاً؛ لذا ينبغي علينا ألا ندفع أبناءنا سواء كانوا في المؤسسة العسكرية أو الذين كانوا بعثيين ما لم تكن أياديهم ملطخة بالدماء.